

نشرة صندوق النقد الدولي



متسوقون في شوارع طوكيو، عاصمة اليابان، حيث أثر تباطؤ الاقتصاد على النمو العالمي (الصورة: Yoshikazu Tsuno/AFP/Getty Images)

التنبؤات العالمية

النمو العالمي يصاب بتباطؤ عابر، ومن المتوقع أن يعود إلى مساره المعتاد

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٧ يونيو ٢٠١١

- الصندوق يتوقع بقاء النمو العالمي دون تغيير ملموس، حيث يبلغ ٤,٣% في ٢٠١١ و ٤,٥% في العام القادم
- لكن المخاطر أكبر بسبب ضعف النشاط في الولايات المتحدة واليابان والمشكلات الحالية في منطقة اليورو
- ينبغي إجراء تعديلات فعالة في السياسات للابتعاد عن مسار النمو غير المتوازن

قال الصندوق في تنبؤاته الأخيرة إنه من المتوقع عودة الاقتصاد العالمي إلى تسجيل معدلات نمو أسرع في النصف الثاني من العام بعد أن تأثر بتباطؤ النشاط في اليابان والولايات المتحدة، لكن النمو لا يزال غير متوازن وينبغي للاقتصادات الكبرى أن تتخذ إجراءات منسقة لتجنب الأخطار المحدقة.

بالرغم من أن الصندوق أبقى على تنبؤاته للنمو العالمي دون تغيير ملموس عند مستوى ٤,٣% لهذا العام صعودا إلى ٤,٥% في عام ٢٠١٢، فقد قالت المنظمة التي تضم ١٨٧ بلدا عضوا إنه "من غير المطمئن" حدوث ذلك التباطؤ الطفيف الذي شهده الربع الثاني من عام ٢٠١١.

وقال الصندوق في تحديث لمستجدات **آفاق الاقتصاد العالمي** الذي أعلن صدوره في مدينة ساو باولو البرازيلية إن النمو لا يزال قويا في معظم الاقتصادات الصاعدة والنامية، لكن التوسع العالمي تأثر في الربع الثاني من العام بنوبة التباطؤ الناجمة عن الزلزال المدمر وموجة تسونامي في اليابان، وتراجع النشاط عن المستوى المتوقع في الولايات المتحدة، والصدمات التي أصابت عرض النفط.

كذلك أصدر الصندوق تحديثا لمستجدات **تقرير الاستقرار المالي العالمي**، الذي يتضمن تقييما للاتجاهات العامة في الأسواق الرأسمالية والنظام المالي العالمي، و**تقرير الرائد المالي**، الذي يتابع التغيرات في أوضاع التمويل والدين العام.

"كبوة في الطريق"

كان النمو أفضل من المتوقع في منطقة اليورو، تدعمه زيادة الاستثمارات في ألمانيا وفرنسا، لكن التقلب المالي عاد من جديد على أثر المخاوف المتعلقة بمدى عمق التحديات التي تواجه المالية العامة في بعض البلدان الأوروبية.

وعن التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة، قال السيد **أوليفيه بلانشار**، المستشار الاقتصادي لدى الصندوق، إنه ينظر إليه باعتباره "كبوة في الطريق أكثر منه أمرا يبعث على القلق"، بالرغم من استمرار ضعف التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة.

وفي هذا الخصوص، حدد الصندوق الاتجاهات الإقليمية التالية (انظر الجدول):

- **آسيا:** يسجل النمو في آسيا الصاعدة تباطؤا طفيفا وحسب مقارنة بمستوياته شديدة الارتفاع في العام الماضي. ويبدو أنه تعطل شبكات الإنتاج الإقليمية نتيجة قيود العرض من اليابان قد أصبح قيد السيطرة، وإن كانت بعض القطاعات، وخاصة السيارات والإلكترونيات، يمكن أن تتعرض لضغوط على هذا الجانب حتى نهاية فصل الصيف.
- سيستمد الاقتصاد في **أمريكا اللاتينية** قوة داعمة من الصادرات السلعية والطلب المحلي، لكن وتيرة النمو ستراجع في بعض اقتصادات المنطقة حيث تم تشديد السياسات بدرجة أكثر حدة بغية الحد من مخاطر النشاط الاقتصادي المحموم.
- **أوروبا:** تشير التوقعات الحالية إلى ارتفاع النمو في اقتصادات أوروبا الصاعدة عما كان متوقعا في عام ٢٠١١، قبل أن يتعرض لبعض التراجع في عام ٢٠١٢ لأسباب تتضمن دورة الطلب المحلي الحادة في تركيا.
- **إفريقيا جنوب الصحراء:** من المتوقع أن يزداد النشاط قوة في المنطقة، مع بقاء الطلب المحلي قويا واستفادة البلدان المصدرة للسلع الأولية من ارتفاع أسعار الأسعار.
- **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:** لا تزال آفاق الاقتصاد مليدة بغيوم الاضطرابات السياسية والاجتماعية، وإن كانت قد تحسنت في بعض البلدان المصدرة للنفط والمعادن.

أحدث توقعات صندوق النقد الدولي

من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً أسرع في العام القادم
(النغير %)

الاختلاف عن توقعات عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي		التوقعات				
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,٠	٠,١-	٤,٥	٤,٣	٥,١	٠,٥-	الناتج العالمي
٠,٠	٠,٢-	٢,٦	٢,٢	٣,٠-	٣,٤-	الاقتصادات المتقدمة
٠,٢-	٠,٣-	٢,٧	٢,٥	٢,٩	٢,٦-	الولايات المتحدة
٠,١-	٠,٤	١,٧	٢,٠	١,٨	٤,١-	منطقة اليورو
٠,١-	٠,٧	٢,٠	٣,٢	٣,٥	٤,٧-	ألمانيا
٠,١	٠,٥	١,٩	٢,١	١,٤	٢,٦-	فرنسا
٠,٠	٠,١-	١,٣	١,٠	١,٣	٥,٢-	إيطاليا
٠,٠	٠,٠	١,٦	٠,٨	٠,١-	٣,٧-	إسبانيا
٠,٨	٢,١-	٢,٩	٠,٧-	٤,٠	٦,٣-	اليابان
٠,٠	٠,٢-	٢,٣	١,٥	١,٣	٤,٩-	المملكة المتحدة
٠,٠	٠,١	٢,٦	٢,٩	٣,٢	٢,٨-	كندا
٠,٠	٠,١	٣,٨	٤,٠	٥,٨	١,١-	اقتصادات أخرى متقدمة
٠,٠	٠,٢	٤,٥	٥,١	٨,٤	٠,٧-	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
٠,١-	٠,١	٦,٤	٦,٦	٧,٤	٢,٨	الاقتصادات الصاعدة والنامية
٠,٨-	١,٦	٣,٢	٥,٣	٤,٥	٣,٦-	أوروبا الوسطى والشرقية
٠,٠	٠,١	٤,٧	٥,١	٤,٦	٦,٤-	كومنولث الدول المستقلة
٠,٠	٠,٠	٤,٥	٤,٨	٤,٠	٧,٨-	روسيا
٠,٠	٠,١	٥,١	٥,٦	٦,٠	٣,٠-	ما عدا روسيا
٠,٠	٠,٠	٨,٤	٨,٤	٩,٦	٧,٢	آسيا النامية
٠,٠	٠,٠	٠,٥	٩,٦	١٠,٣	٩,٢	الصين
٠,٠	٠,٠	٧,٨	٨,٢	١٠,٤	٦,٨	الهند
٠,٠	٠,٠	٥,٧	٥,٤	٦,٩	١,٧	بلدان آسيان الخمسة ^١
٠,١-	٠,١-	٤,١	٤,٦	٦,١	١,٧-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٥-	٠,٤-	٣,٦	٤,١	٧,٥	٠,٦-	البرازيل
٠,٠	٠,١	٤,٠	٤,٧	٥,٥	٦,١-	المكسيك
٠,٢	٠,١	٤,٤	٤,٢	٤,٤	٢,٥	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٠	٠,٠	٥,٩	٥,٥	٥,١	٢,٨	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو ٢٠١١.

^١ إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلند، وفيت نام.

مخاطر فورة النشاط الاقتصادي

قال الصندوق إن الأولوية الراهنة في عدد من الاقتصادات الصاعدة والنامية التي تعمل بالفعل بمستويات الناتج السابقة على الأزمة أو مستويات أعلى منها تتمثل في التعجيل بتشديد سياساتها الاقتصادية الكلية، والاعتماد على مرونة سعر الصرف وأدوات السلامة الاحترازية الكلية – التي يمكن أن تتضمن قيود رأس المال – بغية احتواء مخاطر دورات الانتعاش والكساد.

وبالنسبة للاقتصادات ذات الفوائض الزائدة في حساباتها الجارية، وخاصة في آسيا، تظل استعادة توازن الطلب – برفع أسعار الصرف وإجراء إصلاحات هيكلية – أولوية قصوى لتأمين النمو المتوازن وتحقيق إنجازات في توظيف العمالة على المدى المتوسط.

تزايد مخاطر القطاع المالي

قال الصندوق في تحديث لتقرير الاستقرار المالي العالمي بشأن مستجدات الأسواق المالية إن المخاطر المالية زادت منذ شهر إبريل لثلاثة أسباب: أولاً، تزايد الفلق بشأن مدى قوة التعافي الاقتصادي العالمي؛ وثانياً، ظهور مخاوف حول مدى توافر الدعم السياسي لإجراء التصحيح في بلدان أوروبا الهامشية وحول المخاطر السياسية في التعامل مع تصحيح أوضاع المالية العامة في بعض الاقتصادات المتقدمة؛ وثالثاً، تزايد سعي المستثمرين لتحقيق العائد بحافز من استمرار فترة أسعار الفائدة المنخفضة في الاقتصادات المتقدمة، الأمر الذي يهدد بتراكم الاختلالات المالية في المستقبل، لا سيما في بلدان الأسواق الصاعدة.

وفي هذا الصدد قال السيد **هوزيه فينيانز**، المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في الصندوق، إن "صناع السياسات يواجهون إمكانية إصابة النظام المالي بصدمات قد تكون كبيرة في المستقبل، بينما تمثل الزيادة الأخيرة في المخاطر المالية إضافة جديدة للمخاوف القائمة.

ونظراً للمخاوف التي نشأت مؤخراً في الأسواق المالية، أفاد الصندوق بأنه سيتعين على صناع السياسات تكثيف جهودهم وتعجيلها من أجل معالجة التحديات المالية طويلة الأمد المتمثلة في عجز الموازنة ومكامن الضعف في النظام المصرفي وإصلاح القطاع المالي.

وقد كان التقدم المحرز بطيئاً، بالرغم من بعض الإجراءات التي اتخذت لمعالجة خلل الميزانيات العمومية في البنوك. فلا تزال بعض البنوك مثقلة بأعباء الأصول الأقل جودة، كما أن تحديات التمويل الكبيرة التي تواجهها لا تزال قائمة. وسوف تكون نتائج الجولة الجديدة للاختبارات الأوروبية لقياس قدرة البنوك على تحمل الضغوط بمثابة علامة فارقة حيوية في هذا الخصوص وسيتعين على البنوك تسريع جهودها المبذولة لإعادة بناء رؤوس أموالها.

معالجة تحديات المالية العامة

تمضي كل من الولايات المتحدة واليابان بخطى بطيئة نحو وضع خطط محددة لتخفيض مستويات مديونيتها المرتفعة، بينما تعني مشكلات المديونية في بعض البلدان الأوروبية أن الأسواق الأوروبية تحصل أسعار فائدة مرتفعة على القروض الممنوحة لها. ونظرا للمخاوف التي ظهرت مؤخرا في الأسواق المالية، أفاد الصندوق بأنه سيتعين على صناعات السياسات التعجيل ببذل الجهود لمعالجة التحديات المالية طويلة الأمد المتمثلة في المخاطر الحكومية ومكامن الضعف في النظم المصرفية والعواقب غير المقصودة المترتبة على أسعار الفائدة المنخفضة.

وقال الصندوق في أحدث عدد من تقرير **الرائد المالي** بأن العجز في الولايات المتحدة في عام ٢٠١١ سيكون أقل مما ورد في تنبؤات شهر إبريل، بفضل زيادة الإيرادات التي ترجع جزئيا للمكاسب الرأسمالية الكبيرة في عام ٢٠١٠، وانخفاض النفقات. ونتيجة لذلك، لم يعد من الضروري أن تكون التخفيضات المخططة لعام ٢٠١٢ بالغة الحدة لتحقيق الأهداف التي وضعتها الحكومة.

وقال السيد **كارلو كوتاريللي**، مدير إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي التي أصدرت التقرير، إن "الأمر الذي لا يزال مفقودا في الولايات المتحدة هو توافق الآراء السياسي حول مجموعة شاملة ومتوازنة من التدابير المحددة لوضع خطة موثوقة لتصحيح أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط تتضمن أهدافا يقرها الكونغرس. وفي غياب مثل هذه الخطة، سيبدأ فرض علاوة مخاطر على عائدات الأوراق المالية الحكومية الأمريكية، الأمر الذي لن يكون تطورا إيجابيا للولايات المتحدة أو الاقتصاد العالمي.

وتتواصل حاليا عمليات تخفيض ديون الحكومات وعجزاتها المالية في العديد من الاقتصادات المتقدمة – لا سيما في معظم بلدان أوروبا وفي كندا – بدعم من بعض النقاط المشرقة في النشاط الاقتصادي وتزايد الإيرادات الحكومية.

ومن أهم أولويات المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى – وخاصة الولايات المتحدة واليابان – تطبيق برامج موثوقة لضبط أوضاع المالية العامة بسرعة معقولة مع التركيز على الوصول بالديون إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله على المدى المتوسط. وبالنسبة للولايات المتحدة، يتعين التعامل مع مسألة الحد الأقصى للديون وإطلاق خطة لتخفيض العجز تتضمن إصلاح برامج المستحقات والإصلاح الضريبي لزيادة الإيرادات. وفي اليابان، ينبغي أن يحتل إصلاح النظام الضريبي موقعا بارزا في مجموعة تدابير أكثر تفصيلا لتخفيض العجز على المدى المتوسط.

ويجري العمل بالتدرج على تخفيض عجز المالية العامة والديون في الاقتصادات الصاعدة واقتصادات الدخل المنخفض. فقد تسارع التعافي الاقتصادي في عدة من هذه الاقتصادات – ومنها البلدان المنتجة للسلع الأولية التي استفادت من ارتفاع أسعار الصادرات – وأصبحت المهمة الراهنة هي تجنب دخول الاقتصاد في نوبة من النشاط المحموم، وذلك بعدة سبل منها تشديد سياسة المالية العامة بخطى أسرع من المتوخى حاليا.